



د.علي العبيدي

د.علي العبيدي ود.علاء العلوان خلال فعاليات الاجتماع



جانب من الاجتماع الـ 62 للجنة الإقليمية لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية

أكد خلال افتتاح اجتماع اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية أن دول الإقليم لديها رصيد هائل من الإمكانيات والخبرات لتحقيق الأهداف الإنمائية العبيدي: الصحة هي القاطرة والركيزة الأساسية للتنمية المستدامة

مجال الأولويات الاستراتيجية الإقليمية لتعزيز الصحة، لافتاً إلى إقرار 5 أولويات استراتيجية إقليمية في عام 2012 وهي تعزيز النظم الصحية وصحة الأمهات والأطفال وتحسين التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية والتأهب للطوارئ والأستجابة. وذكر أنه تم خلال السنوات الـ 3 الماضية التركيز على تلك الأولويات مما أثمر إحران تقدم كبير وملحوظ في كل المجالات، موضحاً أن العام الماضي شهد تدهوراً في الوضع الإنساني في 3 بلدان في الإقليم هي العراق وسورية واليمن إذ تواجه حالات طوارئ صفتها الأمم المتحدة بالمستوى الثالث وهو أعلى تصنيف لدرجة الطوارئ، ولفت إلى أن نصف الدول الأعضاء في هذا الإقليم يعاني من الأزمات الحادة والمزمنة، مبيناً أن حالات الطوارئ تؤثر على أكثر من 60 مليون شخص في الإقليم منهم 6 ملايين لاجئ وما يزيد على 21 مليون نازح مسجلين، بالإضافة إلى لاجئين ونازحين غير مسجلين.

وذكر أن عدد اللاجئين في الأردن تضاعف في عام 2014 في حين ارتفع عددهم في لبنان إلى 3 أضعاف، مشيراً إلى أن عدد اللاجئين في لبنان يمثل اليوم ثلث إجمالي عدد السكان، كما أن المنظمة استطاعت تيسير وتقديم الإمدادات الطبية الأساسية والعيادات المتنقلة والمستلزمات والوقود والمؤن بما يضمن عمل المنظمات الصحية، مبيناً أنهم استطاعوا الوصول للجهات الأخرى الوصول إليها.

وأشار العلوان إلى أن «شرق المتوسط» هو الإقليم الوحيد عالمياً الذي لا يزال يبلغ عن حالات إصابات بقبور شلل الأطفال خاصة في باكستان وأفغانستان، مشيراً إلى أن دول الإقليم تحزن بعض التقدم في هذا المجال، منوهاً إلى تلك التحديات التي تواجهها دول الإقليم لن تفتح حجر عثرة بل سيستمر العمل في الارتقاء ببلدان الإقليم صحياً ووضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة الأمراض والتصدية لها.



د.علي العبيدي ود.علاء العلوان خلال فعاليات الاجتماع

وتعزيز المكاتب اللوجستية وتوسيع قائمة الأفراد المدربين على الاستجابة للطوارئ وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة وإنشاء صندوق إقليمي للتضامن في حالات الطوارئ والذي من المقرر تفعيله في شهر يناير المقبل، مؤكداً أن الإقليم أبدى تضامناً عظيماً في استجابه لفاشيات شلل الأطفال في الجمهورية العربية السورية والعراق وفي القرن الأفريقي، حيث نجح الإقليم في السيطرة على تلك الفاشيات، مشيرة إلى إدخال تحسينات مدهشة على برنامج شلل الأطفال في باكستان وأفغانستان أفضت إلى تحقيق نتائج طيبة، لكن ثمة حاجة إلى المزيد من التضامن الإقليمي لإنجاز تلك المهمة.

صندوق الطوارئ

من جهته، كشف المدير الإقليمي لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية د.علاء الدين العلوان أن المنظمة بصدد إنشاء الصندوق الإقليمي لحالات الطوارئ، حيث سيتم تأمين الموارد المالية لهذا الصندوق من بداية العام المقبل، مشيراً إلى أن التمويل سيأتي من ميزانية المنظمة وستكون المساهمات مفتوحة لدول الإقليم والمنظمات والجهات الأخرى. وأضاف العلوان، أن الاجتماع الحالي سيرعرض التقدم الذي قامت به دول الإقليم في العام الماضي في

ما لم يتم تحقيقه منها على النحو المطلوب خلال الإطار الزمني الذي كان محدد لها وهو عام 2015.

عام التغيير

بدورها، أكدت المدير العام لمنظمة الصحة العالمية د.مارغريت تشان أن هذا العام هو عام التغيير، فقد تغير العالم كثيراً منذ بداية هذا القرن، عندما باتت الأهداف الإنمائية للألفية موضع تركيز الجهود الدولية الرامية إلى الحد من شقاء البشرية. على الرغم من شدة التحديات التي تواجهها، وببندت أن الإقليم نجح في إنشاء مركز مخصص للعمليات والمسائل اللوجستية

وأوضحت تشان أن هذا الاجتماع يعقد في خضم أزمات إنسانية وصراع مسلح عنيف بلغ من الاحتدام مبلغاً غير مسبوق، لافتة إلى أن الطوارئ والأزمات المتصاعدة تهيمن على أعمال المنظمة وترسيم الإحصاءات الواردة من إقليم شرق المتوسط صورة قاتمة للغاية لعواقب ذلك على الصحة.

وأشارت إلى أنه على الرغم من معاناة إقليم شرق المتوسط من عجز ملحوظ في التمويل، إلا أنه تمكن من مواجهة صعوبات إنسانية شديدة بأساليب ابتكارية مبهرة. وبيّنت أن الإقليم نجح في إنشاء مركز مخصص للعمليات والمسائل اللوجستية

والركيزة الأساسية للتنمية المستدامة وهي المؤشر الرئيسي لمتابعة مدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح العبيدي أن دول الإقليم شرق المتوسط أمامها العديد من الفرص المتاحة لجابهة التحديات للعمل على إصلاح وتطوير أداء النظم الصحية، وقال للرؤية الجديدة للأهداف العالمية للتنمية المستدامة خلال الأعوام الـ 15 المقبلة وحتى عام 2030 وبما يكرس العناصر والركائز التي تستند عليها أهداف التنمية المستدامة ومن أبرزها الكرامة والمساواة والعدالة والرخاء وحماية البيئة والتصدية لتغير المناخ وأعبائه على الصحة وضمان التمتع بموфор الصحة والحق في التنمية والشراكة على جميع المستويات من أجل التنمية.

وأشار إلى أن أنظمتنا الصحية بسدول الإقليم لديها رصيد هائل من الإمكانيات والخبرات التراكمية والكفاءات وعوامل القوة المكتسبة من خلال التخطيط الاستراتيجي ووضع وتطبيق الاستراتيجيات وخطط العمل العالمية للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتي انطلقت عام 2000 واستمر تطبيقها ومتابعتها بنجاح حتى عام 2015 وسيستمر العمل بها خلال السنوات القادمة ضمن إطار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للعمل على استكمال تحقيق

بالقيم شرق المتوسط للوقاية وللتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الاخطار ذات العلاقة بها وبما يتفق مع أهداف الإعلان السياسي الصادر عن الأمم المتحدة في سبتمبر 2011 وخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية وللتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية، لافتاً إلى أن هذا الاجتماع يتزامن مع الإعلان عن توافق إرادة قادة ورؤساء دول العالم على أجندة التنمية العالمية المستدامة ومن خلال قمة الأمم المتحدة التاريخية التي انعقدت في مدينة نيويورك منذ 25 سبتمبر الماضي وهي القمة العالمية للتنمية المستدامة والتي صدرت عنها وثيقة قمة الأمم المتحدة باعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والتي تتضمن الأهداف العالمية السبعة عشر للتنمية المستدامة خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2030، وينص الهدف الثالث من تلك الأهداف على «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»، كذلك فإن الأهداف الـ 16 الأخرى ترتبط بالصحة سواء من حيث المضمون أو الغايات أو مؤشرات متابعتها التقدم المحرز صوب تحقيقها وهو ما يعني أن الصحة ليست بعيدة أو غائبة عن الأهداف الـ 17 للتنمية العالمية المستدامة حتى عام 2030، لافتاً إلى أن الصحة هي القاطرة الرئيسية

الإيدز والسل والملاريا ومساهمة لدعم جهود المنظمة للتصدية لوباء «إيبولا»، فضلاً عن تشجيع البحوث والدراسات والمساهمات للتصدية لمرض السكر وأمراض القلب والسرطان من خلال جائزة الكويت تحت مظلة اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية.

دعم جهود المنظمة

وتابع: أن تلك المساهمات الإيجابية من الكويت لدعم جهود ورسالة منظمة الصحة العالمية وبالبحوث والمساهمات التي تحمل اسم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وهي جائزة «سمو الشيخ صباح الأحمد للبحوث المتعلقة بمجالسي الرعاية الصحية للمسنين وتعزيز الصحة»، والتي تخصص للبحوث والمساهمات البارزة في مجال الرعاية الصحية للمسنين وتعزيز الصحة تحت مظلة منظمة الصحة العالمية وبما يستحقه كبار السن من رعاية واهتمام وفاء ورفقاً بما قدموه من عطاء ومساهمات لتحقيق التنمية الشاملة وتشجيعاً للباحثين في مختلف دول العالم على الاهتمام بالبحوث والمساهمات والمبادرات الموجهة للعمل على تحقيق الترخيص الصحي والاستجابة لاحتياجات كبار السن. وزاد: انطلق من الكويت خلال عام 2013، نداء الكويت

«الصحة العالمية» أطلقت جائزة «سمو الشيخ صباح الأحمد للبحوث المتعلقة بمجالسي الرعاية الصحية للمسنين وتعزيز الصحة»

أكد وزير الصحة د.علي العبيدي أن الكويت تعتبر الصحة من الأولويات التنموية الرئيسية في برنامج عمل الحكومة، لافتاً إلى تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة في الأهداف والغايات الإنمائية للألفية الثالثة من خلال زيادة متوسط الأعمار المتوقعة عند الميلاد وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون 5 سنوات، وخفض معدلات وفيات الأمومة، كذلك تحقيق الإنجازات الملموسة للتغطية بالتطعيم والتصدية للعدوى بالإيدز والدرن والملاريا.

جاء هذا ضمن كلمة للعبيدي ألقاها مساء أمس الأول خلال افتتاح الاجتماع رقم 62 للجنة الإقليمية لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والذي تستضيفه الكويت خلال الفترة من 5 وحتى 8 أكتوبر، تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك مشيخاً، «إن انعقاد هذا الاجتماع في الكويت يمثل علامة فارقة ومضيئة بمسيرة العلاقات الإيجابية والطبية وعميق الجذور بين الكويت ومنظمة الصحة العالمية والتي بدأت منذ صدور القرار رقم 11 لاجتماع جمعية الصحة العالمية رقم 13 المتخذ في جنيف في مايو 1960، والذي انضمت الكويت بموجبها لعضوية منظمة الصحة العالمية، وتعزز بنشر العضوية كما نعتز بأن القاعة الرئيسية بمقر المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية بالقاهرة تحمل اسم الكويت، وتعزز مبادرات بلدنا لدعم جهود المنظمة وتحقيق رسالتها السامية، وأنكر في هذا الصدد على سبيل المثال وليس الحصر مساهمات الكويت في الصندوق العالمي للقضاء على

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2015/10/02 - قاعة 02 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً على ذمة فيصل معزي على الرشد في ذلك تنفيذاً لإحكام المحكمة الصادر في الدعوى رقم 1013/بيوع/03.

الرفوعة من: إيمان معزي على الرشدية
ضمد: 1- محمد معزي على الرشدية - 2- فيصل معزي على الرشدية
3- نوره معزي على الرشدية - 4- طلال معزي على راشد الرشدية
5- هدى معزي على الرشدية - 6- حميدة معزي على الرشدية
7- علي معزي على الرشدية - 8- بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار:
- يقع العقار في منطقة الفردوس قطعة 5 ش ج 1 م 4 - 02.
- العقار عبارة عن منزل نظام حكومي مساحته 201 م يقع على شارع واحد ومكون من دورين وأرضي وأول ومكسي جيرى ومكيف عادي.
- الدور الأرضي به ديوانية مع حمام + صالة + حمام + غرف + ملحق به 2 غرفة ومطبخ + حوش.
- الدور الأول به صالة + 2 غرفة + 2 شقة الأولى بها 2 غرف وصالة وحمام والثانية بها 2 غرفة وحمام وتحضيري.

شائياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي مقداره (مائة وأربعون ألف دينار كويتي) ويشترب للمشاركة في المزاد سداد كامل الثمن بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع كامل الثمن والا أعيدت المزادية على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاءه الثمن بوجه البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مضموناً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزادية في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد لزيادة البعثر ثمن المزادية فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مضمون بإيداع كامل ثمن المزاد في هذه قيمته، ويلزم المزاد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقارها 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراعي عليه المزاد بأنه عين العقار مضموناً تأهلاً للجهة.
تنتيه: 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات، 2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 266 من قانون المرافعات على أنه إذا كان من نزع ملكيته سائلاً في العقار بقي فيه كميستاجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة الثلث.
ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على اقتسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اختيار وزير الصحة العماني والسوداني نائبين للرئيس العبيدي رئيساً للدورة الـ 62 للجنة الإقليمية لشرق المتوسط لـ «الصحة العالمية»

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ

في تقريره السنوي إجراءات تسريع تطبيق المتطلبات الأساسية للوائح الصحية الدولية وتقييم الوظائف الأساسية للصحة العامة بدول الإقليم باستخدام المنهجية والأدوات المعيارية التي وضعتها المنظمة. واشتملت جلسات اليوم الثاني على مناقشة الإنجازات التي حققتها دول الإقليم والتحديات المتعلقة بتطبيق خطة وأطار العمل العالمي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بينها (وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني) ومؤشرات المتابعة المنشورة بالتقرير الحديث الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية لتقييم الوضع الحالي بدول إقليم الشرق المتوسط وما حققته من إنجازات لمتابعة تنفيذ الإعلان السياسي للوقاية والتصدية للأمراض المزمنة. وفي سياق مناقشات اللجنة الإقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي أهمية دور جميع الوزارات وبصفة خاصة وزارات التربية والإعلام والتجارة والرياضة والشباب والجمارك وضرورة العمل المشترك المتعدد القطاعات لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ بإقليم شرق المتوسط، مشدداً على دور المجتمع المدني وجميعها للتعامل مع هذه التحديات، وطالب بأهمية زيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية والإعلام والمخاطر الناتجة عن التدخين، وطلب بزيادة الميزانيات والموارد المخصصة للتوعية الصحية والإعلام وتنفيذ البرامج الوقائية، كما حذر من ظاهرة تهريب منتجات التبغ